

إسراء الغمام تنجو من عقوبة الإعدام

بعد الضغط الكبير الذي واجهه النظام السعودي، في قرار سياسي مثير للجدل، قررت السلطات السعودية إيقاف إعدام الناشطة الحقوقية إسراء الغمام التي طالبت النيابة العامة بإعدامها إلى جانب زوجها وعدد آخر من المتهمين.

وأفادت مجلة "نيوزويك" الأمريكية نقلًا عن سفارة المملكة في لندن، أن السعودية أسقطت "مطالبة" النيابة بإعدام الناشطة إسراء الغمام، نتيجة جهود مواطنين ونشطاء ومنظمات ووسائل إعلام وجهات دبلوماسية.

الناشط الحقوقى السعودى على الدبىسى، سخر من القرار السعودى "المفاجئ" قائلاً إنه بينما أوقف القرار السياسي النيابة عن المطالبة بإعدام إسراء الغمام، إلا أنه لاتزال ذات النيابة تطالب بإعدام المتهمين معها في نفس القضية والذين يحملون تهمًا مطابقة ومشابهة معها إلى حد كبير.

وذكر منهم "زوجها الناشط والمصور موسى الهاشم والنشطاء أحمد المطرود - علي عويشير - خالد الغانم".

وتبع الدبىسى: "هناك على الأقل 58 يواجهون الإعدام، منهم 8 أطفال بينهم علي النمر ومتظاهرون وشيوخ بينهم العودة والمالكي و 12 ضحية لفقت لهم التسريب لإيران".

والغريب واللافت أن السفارة السعودية في لندن أخبرت جهات إعلامية عن "إسقاط" مطلب النيابة بإعدام إسراء والإكتفاء بالمطالبة بسجنتها فقط، توهماً منهن أن هذا الخبر سيبيض صفحتهم الحقوقية السوداء.

وكانت النيابة السعودية قد طالبت عقوبة الإعدام لخمسة نشطاء من المنطقة الشرقية، منهم الناشطة الحقوقية الشيعية إسراء الغمام بتهمة التحرير على التطاير ضد النظام في المنطقة الشرقية في أغسطس العام الماضي، وهو الامر الذي فجر موجة انتقادات واسعة في وجه حكم آل سعود.

وإسراء الغمام، ناشطة حقوقية شيعية بحسب المنظمة، من منطقة القطيف، عُرفت بنشاطها ومشاركتها في المظاهرات التي اندلعت عام 2011 في المنطقة الشرقية، التي كانت "طالب الحكومة بإيقاف سياسة التمييز ضد الشيعة، وقامت بتوثيق تلك المسيرات والمظاهرات ونشرتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

واعتقلت مع زوجها موسى الهاشم في ديسمبر 2015، في عملية مداهمة مفاجئة. وهما معتقلان حالياً مع آخرين في سجن بالدمام منذ ذلك الحين.

ومن بين التهم التي وجهت إلى الغمام، هي التحرير على التظاهر ورفع شعارات مناهضة للحكومة للتأثير في الرأي العام، ونشر صور المسيرات التي كانت تصورها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والعمل على تشجيع المتظاهرين آنذاك.